UN LIBRARY

SEP 14 1977

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/32/147
17 August 1977
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٧٩ من جدول الأعمال المؤقت *

ما للأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

تقرير الامين العـــام

المحتويات

الصفحـــة

أولا ـ مقدمـــة ٣

ثانيا ـ الـــردود الواردة من الحكومات

الاردن ٤

ايران ٥

العراق ٦

قـــبرص ٧

مالطـــة ٩

ثالثا ـ الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

الاتحـــاد البرلماني الدولي ١٥

* A/32/150 .

المحتويات (تابع)

	الصفحة
الاتحاد العالمي لنقابات العمال	١٦
منظمة المحامين الدولية	١٧
المؤتمر الاسلامي العالمي	١٨
هيئة العفو الدولية	١٩

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٣١/٣٤ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، اكدت الجمعية العامة من جديد ، في جملة امور ، ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اهمية بوصفهما شرطين حتميين للتمتع بحقوق الانسان ؛ واكدت من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية ومن التحكم الاجنبي ، بجميع ما اتيح لهذه الشعوب من وسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛ وسجلت مع التقدير المساعدة المادية وغيرها من المساعدات التي لا تزال الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والاجنبية تتلقاها من الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وطلبت زيادة هذه المساعدة الى اقصى حد ممكن ؛ وقررت ان تبقي هذا البند قيد نظرها في دورتها الثانية والثلاثين على اساس التقارير المطلوب تقديمها من الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن تعزيز المساعدة الممنوحة للاقاليم والشعوب المستعمرة الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والتحكم الاجنبي .

٢ - ويتضمن هذا التقرير الردود التي وردت حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٦ من حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة (القسم " ثانيا ") وملخص ردود المنظمات غير الحكومية (القسم " ثالثا ") بشأن الاجراءات المتخذة عملا بالقرار المذكور اعلاه . وقد ذكرت حكومتا دولتين (بوتسوانا ونورو) ، ومنظمة اقليمية مشتركة بين الحكومات (منظمة الدول الامريكية) وثلاث منظمات غير حكومية (جمعية المحامين الدولية والاتحاد الدولي الانساني والاخلاقي ، والاتحاد العالمي لجمعيات الامم المتحدة) انها ليس لديها معلومات تقدمها .

٣ - ويمكن الاطلاع على المعلومات بشأن الاجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة في التقرير الذي اعده الامين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٣٠ المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الاردن

[الاصل : بالانكليزية]
[٢١ تموز/يوليه ١٩٧٧]

تحركت الحكومة الاردنية ايجابيا بموجب قرار الجمعية العامة ٣١/٣٤ ، فمنحت حركات التحرير الافريقية مبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك على اثر مقرر صدر خلال المؤتمر الافريقي العربي الذى عقد في القاهرة في شهر اذار/مارس الماضي .

ايـــران

[الاصـــل : بالانكليزيـــــة]
[٢٩ تموز/يوليـــــه ١٩٧٧]

ان حكومة ايران ، اتباعا لسياستها الاساسية ووفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، قد ادانت دائما السياسات القائمة على اى شكل من اشكال التمييز والفصل العنصريين ، وايدت باستمرار حـــق الشعوب المستعمرة في الاستقلال وتقرير المصير .

وعلاوة على ذلك فان حكومة ايران ، وفقا لسياستها ، قد ساهمت بانتظام في مختلف الصناديق التي انشأتها الامم المتحدة من اجل القضاء على الاستعمار والتمييز العنصرى وكذلك في الصنـــدوق الذى انشأته منظمة الوحدة الافريقية للغرض نفسه .

العـــــراق

[الاصل : بالعربيـــــة]
[٢٦ تموز/يوليـــه ١٩٧٧]

ان الجمهورية العراقية انطلاقا من مبادئ الحزب والثورة ما انفكت تقدم الدعم والمساندة والتأييد غير المحدود لحركات التحرر الوطني التي تخوض نضال الشعوب في فلسطين وازانيا وناميبيا وزمبابوي ضد الصهيونية العنصرية والانظمة الاقلية البيضاء العنصرية في الشـــطر الجنوبي من القارة الافريقية ، وهي تساهم بسخاء في مختلف صنوف الدعم والتضامن المختلفة التي انشئت بموجب قرارات الامم المتحدة ومؤتمرات القمة ودول عدم الانحياز .

كما ان الجمهورية العراقية تود أن تؤكد على شرعية الكفاح المسلح للشعب العربي الفلسطيني وللشعوب الافريقية في ازانيا وناميبيا وزمبابوي ، وترى ان تقديم التأييد والدعم وتصعيد حملة المستمرين بعقدها واجب التضامن النضالي العالمي من اجل القضاء على الاستعمار بكافة صوره والامبريالية الاستيطانية والصهيونية العنصرية والتمييز والفصل العنصريين حتى تنال هذه الشعوب استقلالها وسيادتها التامين وحتى تسترد كامل حقوقها في الحياة الحرة المستقلة الكريمة فوق اراضيها .

قبرص

[الاصل : بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٧٧]

١ - كانت حكومة قبرص دائما في مقدمة الشعوب التي حاربت الاستعمار والسيطرة الاجنبية والاحتلال الاجنبي . وقد دأبت قبرص دون انقطاع ، في مختلف المحافل الدولية على تأييد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال والتحكم الاجنبيين .

٢ - ولا توجد اية علاقات دبلوماسية او غيرها من العلاقات بين قبرص وجنوب افريقيا او نظام الاقلية غير الشرعية لايان سميث في روديسيا ، الذي لم تعترف به قط . وكذلك فان قبرص تمتثل بكل امانة لقرارات مجلس الامن المتصلة بهذا الموضوع والمتعلقة بفرض الجزاءات على روديسيا .

٣ - واشتركت قبرص في المؤتمر الدولي لتأييد شعبي زمبابوي وناميبيا الذي عقد في مابوتو من ١٦ الى ٢١ ايار/مايو ١٩٧٧ وساهمت بالقدر الذي يسمح به وضعها الحالي ، في نفقات هذا المؤتمر .

٤ - وساهمت قبرص ماليا في برامج الامم المتحدة التالية :

(أ) صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ؛

(ب) برنامج الامم المتحدة للتربية والتدريب في الجنوب الافريقي ؛

(ج) صندوق الامم المتحدة لناميبيا ؛

(د) معهد الامم المتحدة لناميبيا ؛

(هـ) الصندوق الائتماني للدعاية الناهضة للفصل العنصري .

كما تتيح قبرص بعثتين دراسيتين للدراسة في كلية المعاجمة القبرصية لاثنين من المواطنين الافريقيين من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتساهم في صندوق منظمة الوحدة الافريقية للقضاء على التفرقة العنصرية . وكذلك تساهم قبرص في الصندوق الذي انشأه الكومنولث لمساعدة موزامبيق على تأمين الجزاءات ضد روديسيا .

٥ - وتود وزارة خارجية جمهورية قبرص ان تؤكد من جديد موقف حكومتها المتشدد من اجل ضمان واحترام حقوق الانسان على نحو فعال . ولا مندوحة لقبرص ، وهي التي ان رزحت تحت نير الاستعمار والتي لا يزال جزء كبير من اراضيها تحت احتلال دولة اجنبية ، الا ان تنضم الى كافة الشعوب التي تحارب في سبيل ممارسة حقها في تقرير المصير وتحقيق استقلالها . وان القبارصة الذين يرون حرياتهم وحقوقهم الانسانية الاساسية تنكر عليهم من جراء السياسات والاعمال التي تنتهجها دولة اجنبية تقوم ، ارضاء لمطامعها التوسعية بانتهاك كل من ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، انما ينضمون بكل عزيمة

الى الكفاح الدولي للقضاء على الكيت الذي تتعرض له تطلعات الشعوب الى تقرير المصير والاستقلال والسيادة التامة . وان موقف حكومة قبرص هو انه يجب ان يبذل جهد دولي متواصل ومتفق عليه حتى يتم تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة واستعادة حقوق الانسان وضمان الحريات الاساسية في اى مكان لا زالت تنكر فيه سواء في الجنوب الافريقي او الشرق الاوسط او قبرص او في اى مكان آخر .

مالطـــة

[الاصـل : بالانكليزيـة]
[٦ تموز/يوليـه ١٩٧٧]

وردت من حكومة مالطة نسخة من وثيقة مالطة الصادرة عن المؤتمر الثاني للمنظمات والاحزاب الاشتراكية التقدمية لمنطقة البحر الابيض المتوسط الذى عقد في مالطة من ٢٠ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، وفيما يلي نصها :

" وثيقة مالطـة

" ان المؤتمر الثاني ، المعقود في مالطة في الفترة من ٢٠ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، اذ يحيط علما بالجهود التي تبذلها القوى الاشتراكية المتعددة في النضال ضد الامبريالية والفاشية والصهيونية وغيرها من القوى الرجعية ، وكذلك الجهود التي ادت الى اعلان برشلونه الصادر عن المؤتمر الاول للمنظمات والاحزاب الاشتراكية في منطقة البحر الابيض المتوسط ؛

" واذ يؤكد حقيقة ان شعوب منطقة البحر الابيض المتوسط التي ساعدت حضارتها مسيرة التقدم الانساني منذ اقدم الازمنة قد كافحت ضد تلك القوى التي حاولت من حين لآخر اعتراض تقدمها ؛

" واذ يحيط علما بالوجهة الايديولوجية التي تتخذها شعوب البحر الابيض المتوسط الامينة دوما على الثقافات والتقاليد التاريخية ، نحو الاهتداء الى حلول لمشاكل الانسان المعاصرة ، وهي وجهة يجب ان تقوم على مبادئ المساواة والحرية والعدالة ، واذ يسترشد بروح الاشتراكية ومثلها العليا باعتبارها اختيار الشعوب وهدفها النهائي ؛

" واذ يرى ان الامانة الدائمة للمنظمات الاشتراكية التقدمية للبحر الابيض المتوسط قد سعت لتنفيذ مبادئ اعلان برشلونه ؛

" قد نظر في جدول اعماله وأقرّ هذه المبادئ التي تعبّر عن الرغبة المشتركة لدى القوى التقدمية والاشتراكية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وهي تنقسم الى ثلاث فئات : المبادئ الايديولوجية والمبادئ السياسية واجراءات التعاون على جميع المستويات .

../..

" المبادىء الايديولوجية

" ان اهم ظاهرة اولية لاى حركة تقدمية هي تحديد هويتها الايديولوجية من عدم التناقض عن الاماني القومية .

" وفي عالم من التغييرات العلمية والسياسية والايديولوجية ومن الانماء والتقدم السريعين في مجالات العلم والتكنولوجيا ، قد خلقت نظام الاستغلال والظلم ، في كل من الحقول المادية والفكرية ، فراغا روحيا .

" وان مسلك الانسان حيال تعريف هويته الايديولوجية تمثل اختياره لان يكون جزءا من حركته التقدمية الوطنية .

" وهذه الهوية الايديولوجية تمثل المقياس الانتقائي الذى بموجبه تستطيع شعوب البحر الابيض المتوسط التي تحي تاريخها ، ان ترفض وان تساهم .

" وهذه القدرة على الرفض الصادر عن تدبّر هي ظاهرة مميزة لشعوبنا في حركاتها الثقافية . وهي التي تعطيها القوة للابداع الايديولوجي والثقافي .

" وهذه الحقيقة تلقي على عواتقنا مسؤولية ايجاد حلول للمشاكل التي تنشأ في العلاقات بين فرد وفرد وبين مجتمع وآخر .

" وهذه الايديولوجية هي اساس الاشتراكية من اجل القضاء على السيطرة الاجتماعية والاقتصادية لشعب على شعب آخر ولفرد على فرد اخر وللوفاء بحاجة الانسان لنظام اجتماعي واقتصادى يستجيب لرغبته في الحرية والتقدم في اطار يتم فيه تعمل المسؤولية واتخاذ القرارات على نحو جماعي واجتماعي ، حيث يشترك الفرد اشتراكا تاما وفعالا .

" وان الاضطهاد السياسي واحتكار الثروة والتخلف الثقافي والفكرى تعرض للخطر وجود القوى الاشتراكية نفسه وتهدد جوهر الكفاح الاشتراكي .

" وان معارضتنا لهذه التهديدات هي جوهر وجودنا كقوى اشتراكية وهي جوهر الكفاح الذى نخوضه بالحكمة والابداع النابعين من بحرنا العظيم الذى يربط بين ثلاث قارات ويمد جسورا الى باقي القارات .

" وان المنظمات الاشتراكية التقدمية في منطقة البحر الابيض المتوسط تعلن ان الخبرة التاريخية الواسعة لامم البحر الابيض المتوسط تلهم هذه المنظمة ، ان توجد حلولا بديلة للحرب والكفاح والسيطرة العسكرية ، وان تكافح من اجل تحقيق الاستقلال الوطني والحرية بدلا من الخضوع والتبعية لدول اجنبية ، وان تشدد على قيم التعاون الخلاق بدلا من الكفاح التنافسي .

../..

" وان القوى الاشتراكية المرتبطة بالدول غير والتي تعرب عن أمانيها تعتزم السعي لبلوغ بوضع استراتيجية مشتركة وبرنامجية تلتزم على المبادىء الايديولوجية والسياسية التالية :

" ١ — يجب تحقيق الاستقلال الوطني لشعوب البحر الابيض المتوسط عن طريق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي ، بعيدا عن اي نوع من التدخل من جانب القوتين العظميين او حلفائهما .

" ٢ — الديموقراطية في النمو المزيد لحصول كل فرد على حريته ولتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في اطار المثل الاشتراكية .

" ٣ — تحقيق سيادة الشعوب على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق الاشتراكية التي بدونها لا يمكن تحقيق هذه السيادة .

" ٤ — احداث تغيير جذري على النظام الاقتصادي الدولي باعادة تشكيل العلاقات القائمة حاليا بين الجنوب النامي والعالم المتقدم النمو ، للوصول الى مشاركة تامة في التقدم والانماء من جانب جميع الشعوب تؤدي الى اقامة نظام اقتصادي جديد عادل .

" ٥ — تقديم دعم كامل لجميع الشعوب المستقلة والمناضلة ، بهدف تمكينها من تحقيق وضمان تحررها الوطني وسيادتها .

" ٦ — تحرير البحر الابيض المتوسط تحريرا تاما من اي وجود اجنبي ومن الاسلحة او القواعد العسكرية الاجنبية التي اصبحت مع الاسلحة الذرية تشكل خطرا محدقا لا يهدد شعوب المنطقة فحسب بل ويهدد ايضا السلم العالمي كله .

" المبادىء السياسية

" وفي ضوء هذه الصورة ، فان المبادىء السياسية التي تكافح من اجلها هي :

" ١ — العمل في الاستقلال الوطني ومن الدفاع عنه ضد جميع اشكال العدوان والسيطرة الاجنبيين .

" ٢ — رفض جميع اشكال الاحتيال التهديد السياسي والاقتصادي والعسكري التي تمارس ضد الامم النامية الصغيرة .

" ٣ — اعتماد جميع الاساليب السلمية ورفض استخدام القوة كوسيلة للتهديد بد من اجل حل مشاكل العالم ، ما لم يكن استعمالها للدفاع الوطني والتحرير الوطني وللكفاح ضد الاستعمار القديم والجديد .

" ٤ - اعتماد جبهة موحدة نشيطة في الكفاح ضد مؤامرات الامبريالية العالمية والصهيونية والفاشية والرجعية .

" ٥ - دعم كافة الشعوب المضطهدة في العالم التي تحارب من اجل التحرر الوطني وانتصار الاشتراكية .

" ولذلك فان مؤتمر المنظمات الاشتراكية التقدمية هذا :

" ١ - يعرب عن تأييده التام للشعب الفلسطيني في حالة البؤس التي سببتها له الفظائع التي اوقعها به احتلال الحركة الصهيونية العنصرية الامبريالية العدوانية لوطنه وحرمانه من جميع حقوقه المدنية والسياسية ، الامر الذي يشكل تحديا صارخا لميثاق الامم المتحدة .

" وعلاوة على ذلك ، يؤيد المؤتمر تأييدا تاما الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لاستعادة حقه في وطنه .

" ٢ - ويدين كافة اشكال التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للبنان ، ويؤيد تأييدا كاملا كفاح الشعب اللبناني من اجل الحفاظ على وحدته وسلامته الاقليمية واستقلاله الوطني وطابعه العربي .

" ٣ - ويؤيد كفاح الشعب القبرصي من أجل صيانة السلامة الاقليمية لقبرص على ان تكون موحدة وغير منحازة ، ويدين جميع اشكال التدخل العسكري الاجنبي في الجزيرة او غزوها ، ويطالب بانسحاب جميع القوات الاجنبية منها فورا ويؤيد كافة التدابير العملية لتنفيذ قرارات الامم المتحدة .

" ٤ - ويتعهد بتقديم كامل دعمه للمركز السياسي الجديد الآخذ في الظهور في مالطة ، وهو مركز الحياد القائم على مبادئ عدم الانحياز ، ويدعو بلدان البحر الابيض المتوسط الى تقديم الضمان السياسي والاقتصادي اللازم حتى يتوطد من البداية المركز الجديد لمالطة .

" ٥ - ويعلن رسميا تضامنه مع جميع حركات التحرير في كفاحها ضد الامبريالية من اجل تحقيق الحرية والاشتراكية ويعلن ، علاوة على ذلك ، دعمه لحق شعب الصحراء في تقرير مصيره ويشمل بهذا الدعم الاماني المشابهة لحركات التحرير الاخرى .

" ٦ - ويدعو بلدان البحر الابيض المتوسط الى ان تحث الدول المشتركة في مؤتمر بلغراد للمتابعة على تشكيل لجنة دائمة تكون مهمتها ضمان تنفيذ وثيقة البحر الابيض المتوسط الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي الخاص بالأمن والتعاون في اوروبا .

" ٧ - ويقترح انشاء نظام تعاون للأمن الاقليمي تحت الاشراف المباشر للدول الواقعة على ساحل البحر الابيض المتوسط ، ويكون هدفه انهاء وجود وتدخل الدولتين العظميين في هذه المنطقة .

" ٨ - ويحذر منطقة البحر الابيض المتوسط من اى شكل من اشكال التغلغل الاقتصادى الامبريالي او العدوان السياسي .

" التعاون

" كانت منطقة البحر الابيض المتوسط دائما وستظل مهدا للافكار والحضارات العظيمة . وامم البحر الابيض المتوسط وحدة حضارية متكاملة واحدة .

" ولهذه الاسباب وادراكا منا باننا جبهة متحدة من القوى الاشتراكية تهدف الى احياء وحدتنا الثقافية لتحقيق السلم والأمن وكذلك لتحقيق الرفاهية لشعوبنا ، فانه لا محيد لنا من ان نركز على تسوية قضايانا الاساسية بتكثيف العلاقات بين شعوبنا . وعندما يتم ذلك يمكننا التأكد من اعادة خلق وحدتنا الثقافية كأقوى ما تكون الوحدة .

" لذلك ، فان المؤتمر

" ١ - يدعو الى الاشتراك في تبادل الخبرة والتكنولوجيا والافكار العلمية والابتكارات ، لانها جزء لا يتجزأ من الفكر الانساني العالمي .

" ٢ - ويشجع رجال الادب والمؤلفين والكتّاب والفنانين في منطقة البحر الابيض المتوسط على تنظيم اجتماعات وندوات دورية ، لتحديد ونشر وتعزيز فنون وآداب منطقة البحر الابيض المتوسط .

" ٣ - يشجع تنظيم مهرجانات ثقافية للاحتفال بانتصار شعوبنا على الامبريالية والفاشية وزوال القواعد العسكرية الاجنبية .

" ٤ - ويقرر ان يؤيد تأييدا نشيطا الاقتراح بأن يكون لمنطقة البحر الابيض المتوسط شبكتها الخاصة للاعلام بما في ذلك الراديو والتليفزيون والصحف وكذلك وكالة انباء لمنطقة البحر الابيض المتوسط من اجل تقوية الروابط بين شعوب المنطقة .

" ٥ - ويفوض الامانة الدائمة باعداد برامج للتعاون السياسي والثقافي والاقتصادى والتجارى متمشية مع اعمال المؤتمر وذلك خدمة للمصالح المشتركة لشعوب المنطقة الاعضاء في المنظمة .

" ٦ - (أ) ويقدر الاقتراحات والمقترحات المقدمة من حكومة مالطة الاشتراكية فيما يتصل بالتعاون والمشاريع من اجل خدمة المصالح المشتركة لشعوبنا .

" (ب) ويتقبل ويؤيد رغبة حكومة مالطة الاشتراكية بأن تكون مالطة مركزا لهذه الانشطة .

" (ج) ويسند الى الامانة الدائمة امر دراسة هذه الاقتراحات والمشاريع مع حزب العمال المالطي وكفالة نجاحها .

" ٧ - (أ) ويفوض الامانة الدائمة بالعمل دون انقطاع حتى يزداد عدد اعضاء المؤتمر قبل عقد دورته القادمة بحيث يشمل جميع المنظمات والاحزاب التي تقبل وتعتنق اعتناقا نشطا وتؤيد مبادئ اعلاني برشلونه ومالطة والتي تشترك في اعتناق نفس الافكار والعقائد بشأن خلو البحر الابيض المتوسط من السيطرة الاجنبية .

" (ب) ويقرر قبول جبهة التحرير الوطني الجزائرية عضوا في الامانة الدائمة ويأذن لهذه الامانة بدراسة وبحث امكانية قبول اعضاء آخرين .

" ٨ - ويأذن للامانة الدائمة بمواصلة الجهود التي بدئ بها لتشكيل منظمات شعبية للشبيبة والعمال والفلاحين والطلبة والنساء والكتّاب والصحفيين وغيرهم لزيادة التفاهم والتعاون بين شعوب المنطقة .

" ٩ - ويوافق بناء على رغبة مؤتمر المنظمات التقدمية والاشتراكية (PASOK)، على عقد اجتماعه الثالث في اثينا خلال السنتين القادمتين .

" ١٠ - ويعرب عن امتنانه لحزب العمال المالطي ولرئيس الوزراء دوم منتوف ولحكومة مالطة وشعبها للضيافة الكريمة وللجهود التي بذلت لانجاح المؤتمر، كما يعرب عن امتنانه للامانة الدائمة ولما قامت به من عمل شاق يتجلى بوضوح في تقرير الامين العام ؛ ويوافق على اعتماد تقرير الامين العام وثيقة رسمية .

ثالثا - الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

الاتحاد البرلماني الدولي

[الاصل : بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٧٧]

أرسل الاتحاد البرلماني الدولي نص القرار الذى اتخذه المؤتمر في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ بشأن "الحالة في الجنوب الافريقي ، مع ايلاء اهتمام خاص لروديسيا" وذلك في دورته الثالثة والستين المعقودة في مدريد (١) . وأرسل ايضا نص القرار الذى اعده المجلس البرلماني الدولي في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٧٧ بشأن "مسألة ناميبيا" وذلك في دورته المائة والعشرين المعقودة في كانبيرا والذى تضمن اشارة الى مساعدة محددة مقدمة الى معهد الامم المتحدة لناميبيا ، ولفت النظر الى فقراته من ٣ الى ٧ (٢) وفيما يلي نصها :

"ان المجلس البرلماني الدولي

...

"٣ - يرى ان معهد الامم المتحدة لناميبيا يؤدى مهمة جديرة بالثناء في اعداد شعب ناميبيا لتكوين دولة ؛

"٤ - ويعرب عن موافقته من حيث المبدأ على تعاون الاتحاد البرلماني الدولي في الندوة الخاصة بالشؤون الدستورية التي ينوى المعهد تنظيمها في عام ١٩٧٨ على ان يأتي هذا التعاون وفق ما يتم تقريره بالتشاور مع المعهد ؛

"٥ - ويعرب عن موافقته من حيث المبدأ على تنظيم برنامج تدريبي في عام ١٩٧٨ لطلبة المعهد ، على ان يكون ذلك بالتشاور مع المعهد ومع الامم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالمصادر المالية ؛

"٦ - ويعلن بأن مرافق المركز الدولي للوثائق البرلمانية التابع للاتحاد البرلماني الدولي هي تحت تصرف معهد الامم المتحدة لناميبيا ؛

"٧ - ويقرر انشاء صندوق بمبلغ ١٠ ٠٠٠ فرنك سويسرى لتوفير مواد العلوم السياسية والقانونية التي يحتاجها المعهد وذلك خلال العامين القادمين ؛"

---

(١) يمكن الاطلاع على نص هذا القرار في ملفات الامانة .

(٢) يمكن الاطلاع على نص هذا القرار في ملفات الامانة .

والمشاورات جارية مع مدير المعهد ومع برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن طريقة تقديم هذه المساعدة. وستدرج الاعتمادات الخاصة بذلك في مشروع برنامج وميزانية الاتحاد لعام ١٩٧٨ .

وذكر ايضا انه قد ادرج في جدول اعمال الدورة الرابعة والستين للمؤتمر البرلماني الدولي التي ستعقد في صوفيا من ٢١ الى ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ بند عنوانه "الحق غير القابل للتصرف للشعوب التي لاتزال واقعة تحت سيطرة الاستعمار القديم والحديث في تقرير المصير والاستقلال ، وتقييم تنفيذ قرار المؤتمر في دورته الثالثة والستين بشأن الحالة في افريقيا الجنوبية" . وقد أعدت لجنة الدراسة المختصة في كامبيرا مشروع قرار بهذا المعنى .

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

[الاصل : بالفرنسية]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٧٧]

أعلن الاتحاد العالمي لنقابات العمال ان الكفاح "ضد الامبريالية والاستعمار بجميع اشكاله القديم والجديد" الوارد ذكره في نظامه الاساسي منذ منشأه في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٥ ، كان دائما في المرتبة الاولى من انشطته . ولقد قدم كل تأييده السياسي والادبي والمادى الى تلك القضية النبيلة ، قضية العمال والشعوب الافريقية في زمبابوى وجنوب افريقيا وناميبيا والى الكفاح الذى تخوضه منظمات نقابية ديمقراطية وحركات تحرير وطني اخرى في انحاء العالم ضد الاستعمار السياسي والاقتصادى معا .

وأشار الى ان محفلا كبيرا من المحافل الدولية للتضامن مع شعب فلسطين ، قد عقد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ بمدينة كارل ماركس ستاد في الجمهورية الديمقراطية الالمانية بناء على دعوة الاتحاد العالمي لنقابات العمال والاتحاد الدولي العام لنقابات العمال العربية واتحاد نقابات عمال فلسطين .

وفيما يتعلق بمشاكل افريقيا الجنوبية اثنى هذا الاجتماع على قرارات الجمعية العامة وأدان محاولات بلدان متعددة للحيلولة دون اتخاذها . وفي ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ اصدر نداء يطالب فيه بعدم الاعتراف بدولة الترانسكاى الصورية وندد فيه من جديد بسياسة البانتوستانات المطبقة في جنوب افريقيا . وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، أصدر عددا خاصا من المجلة الاسبوعية "Flashes" خصصه لغرض واحد دون سواه ألا وهو حشد العمال والنقابات العمالية في العالم للكفاح ضد الانشطة الاجرامية التي تمارسها نظم الاقلية العنصرية في زمبابوى وضد استمرار الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا .

وأشارت المنظمة ذاتها الى مؤتمر النساء العاملات الافريقيات الذى عقد في اكرا في نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ واشتركت فيه هذه المنظمة والذى اصدر قرارات بشأن العمل

النقابي ضد الفصل العنصري وسياسة البانتوستانات وقد تمت الموافقة عليها بالاجماع . كما انها خصصت لهذه المشاكل مكانا في اعلانها الذي نشر في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . كما ان مكتب الاتحاد العالمي لنقابات العمال عمد ، في اجتماع عقده يومي ٣ و ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ في دلهي ، الى دعوة العمال ونقاباتهم في العالم اجمع الى اعتبار الاسبوع من ١٧ الى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ وخاصة يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، فترة كبرى للتضامن الدولي تأييدا لعمال وشعوب جنوب افريقيا وزمبابوي وناميبيا . وقد اصبح هذا الاسبوع اسبوعا للعمل الوحدوي بالنسبة للحركة النقابية العالمية بأسرها ــ الاتحاد العالمي لنقابات العمال والاتحاد الدولي العام للنقابات الحرة والاتحاد العالمي للعمل ــ ولذا كانت النتيجة ايجابية جدا .

وقام الاتحاد العالمي لنقابات العمال ايضا بتسليط الضوء على الدورة السابعة والعشرين التي عقدها مجلسه العام في وارسو من ١٤ الى ١٦ نيسان/ابريل ١٩٧٧ والتي وافق خلالها على اعلان بشأن الوضع في افريقيا (٣) وكذلك يوم تحرير افريقيا الذي احتفل به يوم ٥ ايار/مايو ١٩٧٧ والذي صدر فيه اعلان جديد . وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ادان الاتحاد العالمي لنقابات العمال عدوان جيش ايان سميث على جمهورية موزامبيق الشعبية . وساهم منذ البداية مساهمة فعالة في اعداد وعقد المؤتمر الدولي الثاني لنقابات العمال للعمل ضد الفصل العنصري الذي عقد يومي ١٠ ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ في جنيف .

وفي عام ١٩٧٦ رحب الاتحاد العالمي لنقابات العمال باستقلال جمهورية سيشيل وفي الآونة الأخيرة باستقلال جمهورية جيبوتي . وبتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ أعرب عن تضامنه مع شعب بورتوريكو ، وفي ١٦ نيسان/ابريل ١٩٧٧ نشرت أمانة الاتحاد في وارسو اعلانا بشأن مسألة بنما .

وأعلن الاتحاد العالمي لنقابات العمال انه سيواصل تكثيف اوجه نشاطه في هذا المجال ، في اطار اعداد المؤتمر العالمي التاسع لنقابات العمال الذي سيعقد في براغ من ١٦ الى ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

منظمة المحامين الدولية

[الاصل : بالفرنسية]
[١٢ تموز/يوليه ١٩٧٧]

أرسلت منظمة المحامين الدولية نسخة من دستورها الذي تم اعتماده في ايلول/سبتمبر

---

(٣) يمكن الاطلاع على نص هذا القرار في ملفات الامانة .

١٩٦٥ ونسخة من "اعلان بروكسيل" الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧١ بعنوان "استقلال المعامي : ضمان حقوق الانسان في العالم" (٤)

المؤتمر الاسلامي العالمي

[الاصل : بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ١٩٧٧]

ذكر المؤتمر الاسلامي العالمي انه ، للنهوض بحق الشعوب في تقرير المصير ، قد سعى الى تعبئة الرأي العام العالمي عن طريق المواد المطبوعة والمحاضرات والراديو والتليفزيون والأحاديث والرحلات والندوات والمؤتمرات . وقد احتفل دائما بيوم حقوق الانسان ويوم مكافحة العنصرية وأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في جنوب افريقيا .

وأرسلت هذه المنظمة نفسها مقتطفات من مذكرة كانت قد قدمتها الى مؤتمر وزراء خارجية البلدان الاسلامية (طرابلس ، ايار/مايو ١٩٧٧) . وتدعي هذه المذكرة استمرار انكار حق تقرير المصير وكذلك مواصلة القاء القبض بطريقة تعسفية وعلى نطاق واسع والتعذيب والاستجوابات التهديدية للمناضلين الاحرار في مختلف البلدان . وطلبت المنظمة في تلك المذكرة الى المؤتمر اصدار التوجيهات الى فرعه التنفيذي وهو الامانة الاسلامية ان تنشئ لجنة دائمة لحقوق الانسان لحماية كرامة الفرد . وطلبت ايضا الى المؤتمر دعوة الامم المتحدة الى اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد .

وجاء في المذكرة نفسها ايضا انه لا تكفي ادانة العنصرية والانظمة العنصرية القائمة في زمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا ومختلف المناطق الاخرى من العالم ، حتى ولو كانت هذه الادانة في اشد العبارات . بل من الضروري اتخاذ تدابير اجبارية فعالة ضد تلك الانظمة . ويرى المؤتمر الاسلامي العالمي ان عزل جميع هؤلاء المغتصبين لحقوق الانسان عزلا سياسيا واقتصاديا هو الحل السياسي الوحيد لاعادة الحقوق الاساسية للشعوب المضطهدة .

---

(٤) يمكن الاطلاع على هاتين الوثيقتين في ملفات الامانة .

هيئة العفو الدولية

[الاصل : بالانكليزية]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٧٧]

أوردت هيئة العفو الدولية وصفا لأوجه نشاطها بشأن روديسيا الجنوبية (زمبابوى) وناميبيا وجنوب افريقيا خلال العام الماضي (٥) .

روديسيا الجنوبية (زمبابوى)

واصلت هيئة العفو الدولية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ مباشرة الانشطة التي تهدف الى زيادة الوعي الدولي بانتهاكات حقوق الانسان في جنوب روديسيا وتقديم الدعم والعون الى ضحايا انتهاكات حقوق الانسان هذه من الافراد . وقد اشارت الى السياسات القاسية التي يتبعها باطراد نظام روديسيا الجنوبية في محاولة للقضاء على انشطة الفدائيين الوطنيين الافارقة ، مثل القاء القبض التعسفي ، والاعتقال لمدد طويلة والحبس وممارسة التعذيب وكذلك ما يسمى " بالقرى المحمية " أو " القرى الموحدة " التي يجبر السكان على العيش فيها في ظل منع التجول وفي احوال ينعدم فيها الأمن الى حد كبير . وأشارت ايضا الى الاتهامات الموجهة في ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، الى المطران الكاثوليكي الروماني دونال لامونت ، وهو يجاهر بنقده للنظام الروديسي وسبق الحكم عليه بالحبس بتهمة عدم ابلاغ قوات الامن الروديسية بوجود الفدائيين الوطنيين وجرى ترحيله بعد ذلك. وأرسلت هيئة العفو الدولية مراقبا ليحضر محاكمة المطران المذكور هو القاضي بروس و . سومر من المحكمة العليا في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية . كما وجهت هيئة العفو الدولية نداء الى وزير العدل هيلارى اسكاير في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ تحثه ، لأسباب انسانية على اخلاء سبيل جميع المدنيين الافارقة التي تجرى محاكمتهم لعدم ابلاغهم عن وجود الفدائيين الوطنيين . الا ان السلطات الروديسية لم تستجب لهذا النداء .

---

(٥) يمكن الاطلاع على الوثائق التالية التي ارسلتها هيئة العفو الدولية في ملفات الأمانة: توجيهات هيئة العفو ، ناميبيا ، نيسان/ابريل ١٩٧٧ ؛ نشرة انباء هيئة العفو الدولية (٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ و ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ و ١٧ و ٢٥ و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ٣ و ٢١ و ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٧) ؛ تقارير دائرة البحوث بهيئة العفو الدولية/جنوب افريقيا ، مرسلة الى اعضاء هيئة العفو الدولية حول حملة الهيئة المعنونة : حقوق الانسان وحالة الطوارئ في شمال ناميبيا (آذار/مارس ١٩٧٧) ، وممارسة التعذيب في روديسيا (ايار/مايو ١٩٧٧) ، وممارسة التعذيب والوفيات في السجون في افريقيا الجنوبية (ايار/مايو ١٩٧٧) .

وأشارت المنظمة نفسها الى تزايد عدد المعتقلين لمدد طويلة والمحتجزين دون ان يوجه اتهام لهم وعدد المحاكمات السياسية وخاصة امام " المحاكم الخاصة " التي انشئت في ايار/مايو ١٩٧٦ والتي تجرى محاكماتها في جلسات سرية وهي مخولة بتوقيع عقوبة الاعدام . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٧ ارسلت افرقة من هيئة العفو الدولية الى النظام تناشده وقف اللجوء الى عقوبة الاعدام وحثت الحكومة البريطانية على ان تعيد تأكيد عدم شرعية جميع حالات الاعدام التي نفذت في جنوب روديسيا كما طالبت وزير خارجية المملكة المتحدة دافيد اوين بأن يجعل من وقف عقوبة الاعدام شرطا مسبقا لمواصلة المفاوضات الجارية لايجاد تسوية مع روديسيا . وقبل ذلك كانت هيئة العفو الدولية قد احتجت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ على اعدام ثمانية من المؤيدين الوطنيين في سالسبرى ، حكم عليهم بالاعدام على سلسلة من حوادث القاء القنابل دون ان تحدث في الواقع اية حالة وفاة . الا ان هذا الاحتجاج ، مثل النداء الموجه في نيسان/ابريل ، لم ينل أية استجابة من جانب السلطات الروديسية . وفي تموز/يوليه ١٩٧٧ ارسلت نداء لتخفيف عقوبة الاعدام المحكوم بها على روبيرت مانفاليزو بهيبي ، بموجب قانون " المحافظة على القانون والنظام " لكن هذا النداء كان بلا نتيجة .

وقدمت الافرقة التابعة لهيئة العفو الدولية احتجاجات اخرى الى نظام سميث في حزيران/يونيه ١٩٧٧ بشأن اللجوء الى التعذيب في روديسيا . وطالبت اجراء تحقيق مستقل في الادعاءات المستمرة بتطبيق التعذيب والموجهة ضد قوات الامن . وطلبت هذه الافرقة الغاء قانون العفو الصادر في ١٩٧٥ لعفو جميع افراد قوات الامن الروديسية في حالة محاكمتهم عن اعمال قاموا بها " بحسن نية " في خلال عمليات قمع حوادث التمرد . واقترحوا ايضا ان يباح للأقارب والممثلين القانونيين بلقاء المعتقلين لمدة قصيرة الذين يوقفون دون توجيه اتهام لهم لمدد لا تزيد عن ٣٠ أو ٦٠ يوما لغرض استجوابهم وهم يشكلون فئة المساجين المعرضين اكثر من غيرهم للتعذيب .

وذكر ان افرقة هيئة العفو الدولية تبحث في حالات اكثر من ٥٠٠ سجين ضمير ثم تبنيهم في روديسيا في نهاية حزيران/يونيه ١٩٧٧ . وهذا يمثل اكبر مشروع لتبني السجناء تولته هيئة العفو الدولية في اى مكان آخر في العالم . وطوال العام قدمت الهيئة معونة اغاثة عن طريق فرعي هيئة كير المسيحية الموجودين في بلاوايو وسالسبرى الى السجناء الحاليين والسابقين والى اسرهم . كما قدمت تبرعات كبيرة الى عدة مشاريع اغاثة وتأهيل ومساعدة قانونية في البلاد .

ناميبيا

قامت هيئة العفو الدولية في نيسان/ابريل ١٩٧٧ بنشر توجيهات عن ناميبيا ، انتقدت فيها اللجوء الى الاعتقال على نطاق واسع دون محاكمة وممارسة تعذيب المعتقلين السياسيين وتطبيق عقوبة الاعدام لبعض المخالفات السياسية والجنائية ، وكذلك تطبيق بعض قوانين الامن المعمول بها في افريقيا الجنوبية في ناميبيا مثل قانون الارهاب وقانون الامن الداخلي وما يسمى بقانون التخريب وحبس اهل ناميبيا الذين يدانون بمخالفات سياسية في سجون جنوب افريقيا بدلا من سجون ناميبيا .

وخلال الشهر نفسه وجهت افرقة هيئة العفو الدولية نداء الى حكومة جنوب افريقيا لالغاء حالة الطوارئ المعمول بها في اوفمبولاند منذ عام ١٩٧٢ وفي منطقتي كافنغو وكابريفي الشرقية منذ اوائل ١٩٧٦ . وحثت السلطات في جنوب افريقيا على ان تنشر معلومات مفصلة عن جميع الافراد المعتقلين دون توجيه اتهام لهم أو دون محاكمتهم وعلى اجراء تحقيق مستقل وكامل حول تهم التعذيب الموجهة ضد شرطة الامن قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا .

وفي ايار/مايو ١٩٧٦ عندما كانت تجرى في سواكوبموند محاكمة هندريك شيكونغو وهارون موشمبا وغيرهم من الناميبيين بموجب قانون الارهاب حضر البروفسور اوتو تريفتيرير الاستاذ بجامعة غيسن في المانيا الغربية هذه المحاكمة نيابة عن هيئة العفو الدولية . وقد حكم على هذين المتهمين بالاعدام ثم قضت بعد ذلك في آذار/مارس ١٩٧٧ محكمة استئناف جنوب افريقيا ببراءتهما لأن محاكمتهما لم تجر حسب المعايير القضائية العادية . وبمناسبة المحاكمة التي جرت في سواكوبموند بموجب قانون الارهاب قررت هيئة العفو الدولية تبني المتهمين الستة في هذه القضية كلهم باعتبارهم سجناء ضمير . كما تبنت ايضا حالتي اثنين آخرين من الناميبيين هما اكسيل جوهانس وفيكتور نكاندى ادعيا أنهما عذبا خلال استجوابهما .

وقبل ذلك في نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٧٦ ، طالبت هيئة العفو الدولية علنا حكومة جنوب افريقيا باجراء تحقيق مستقل في الادعاءات بالتعذيب المنتظمة الموجهة الى افراد قوات الدفاع التابعة لافريقيا الجنوبية في شمال ناميبيا ولكن حكومة جنوب افريقيا قد رفضت حتى الآن الاستجابة الى هذا الطلب .

وفي ايار/مايو ١٩٧٧ ناشدت هيئة العفو الدولية وزير العدل في افريقيا الجنوبية ، جيمس كروجر ، بأن يخفف عقوبة الاعدام المحكوم بها على فيليمون نانفولو ، الذى قيل انه من مؤيدى المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا . الا ان سلطات جنوب افريقيا قد تجاهلت هذا النداء وتم شنق نانفولو في شهر حزيران/يونيه .

وبالاضافة الى الانشطة المشار اليها اعلاه قدمت هيئة العفو الدولية في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ مساعدة اغاثة كبيرة الى سجناء الضمير والى اسرهم في ناميبيا .

جنوب افريقيا

قالت هيئة العفو الدولية ان عملها في جنوب افريقيا خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ انصب بصورة رئيسية على حالة الافراد الذين تعرضوا للتعذيب او للسجن السياسي لمعارضتهم لسياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا وقد واصلت العناية بحالات المعتقلين السياسيين من الافراد والاشخاص المهتمين بمخالفات سياسية والاشخاص المنفيين تنفيذا لقانون الامن الداخلي والمبعدين الى مناطق ريفية معزولة . كما انها قدمت مساعدة اغاثة وتأهيل مهمة الى المسجونين السياسيين ومن يعولونهم في جنوب افريقيا .

وعلى اثر وفاة مابيتلا موهابي ، في شهر آب/اغسطس ١٩٧٦ ، وهو أحد المعتقلين السياسيين ، وجهت هيئة العفو الدولية نداء عاجلا نيابة عن جميع الافراد الموجودين في الاعتقال . وفي شباط/فبراير ١٩٧٧ ، عقب وفاة متيوز مابلان ، الذى زعم بأنه قفز من نافذة طابق عال في مركز شرطة ميدان جون فورستر في جوهانسبرج ، حثت الهيئة وزير العدل في جنوب افريقيا جيمس كروجر على فتح تحقيق علني ومستقل حول اساليب شرطة الامن ومعاملة المعتقلين السياسيين . وطلبت ايضا الاذن لها بايفاد بعثة من الاطباء الى افريقيا الجنوبية للتحقيق في الاحوال داخل المعتقلات . الا ان حكومة جنوب افريقيا رفضت هذين الطلبين .

ووجهت هيئة العفو الدولية نداء آخر الى مستر كروجر في نيسان/ابريل ١٩٧٧ طالبة الاذن للصحفيين الاجانب بزيارة مركز شرطة ميدان جون فورستر وغيره من مراكز الاعتقال ، الا ان حكومة جنوب افريقيا رفضت هذا الطلب ايضا .

وفي حزيران/يونيه ١٩٧٧ اشتركت افرقة هيئة العفو الدولية في حملة تهدف الى تركيز اهتمام دولي اكبر على مشكلة التعذيب في جنوب افريقيا واقناع سلطات هذا البلد باتخاذ تدابير فعالة ضد مرتكبي اعمال التعذيب . وطالبت بالغاء احكام قانون الارهاب الخاصة بالسجن الانفرادى وبالسماح لأقارب المعتقلين وممثليهم القانونيين وللهيئات الانسانية الدولية بزيارتهم في المعتقلات .

وتشير هيئة العفو الدولية ايضا الى الزيادة الضخمة في عدد المسجونين السياسيين المحكوم عليهم والذين يقضون مدة العقوبة في سجن روبن ايلاند وهو اشد سجون جنوب افريقيا صرامة من ناحية اجراءات الامن كما اشارت الى تدهور العلاقات بصورة خطيرة بين المسجونين وموظفي السجون .

وذكرت الهيئة ايضا انها واصلت مساعيها طوال العام لزيادة الوعي الدولي بانتهاكات حقوق الانسان في جنوب افريقيا . وقدمت في تموز/يوليه ١٩٧٦ بيانا مكتوبا الى فريق الخبراء المخصص المعني بجنوب افريقيا والتابع للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، وقد نشر هذا البيان بعد ذلك بمعرفة مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى وظهر في نشرة الامم المتحدة المسماة " Objective Justice " . وفي تموز/يوليه ١٩٧٦ ايضا قدمت الهيئة عدة وثائق الى ندوة عقدتها المنظمات غير الحكومية عن حالة المساجين السياسيين في جنوب افريقيا ، عقد في جنيف في ٥ و ٦ تموز/يوليه . وقد اشتركت في هذه الندوة . وكذلك تتخذ الترتيبات اللازمة حاليا لايفاد ممثل لهيئة العفو الدولية لحضور المؤتمر العالمي للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى الذى سيعقد في لاغوس من ٢٢ الى ٢٦ آب/اغسطس ١٩٧٧ .

- - - - -